إغتيال الحقيقة

إعداد

نبيل شلبي

المحامى والخبير الحقوقى

كريم عبد المحسن

الباحث فى مجال حقوق الانسان

إشراف

محمود بسيوني

رئيس الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان

الشبكة العربية

للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان

Andmhr

١٠٧٩ بتاريخ ٢٠٢٢

/andmhr

andmhr@gmail.com

/anfdmhr

+201016553999

٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة

رصد إستهداف الاعلاميين خلال إجتياح قطاع غزة

فى السابع من أكتوبر 2023

إعداد

نبيل شلبى

المحامى والخبير الحقوقى

كريم عبد المحسن

الباحث فى مجال حقوق الانسان

إشراف

محمود بسيوني

رئيس الشبكة العربية للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان

تقـــديـــــم

تلعب الصحافة دورًا حاسمًا في قلب قطاع غزة، لتسليط الضوء على الحقائق والوقائع التي يواجهها السكان هناك في ظل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، ويواجه الصحفيون في غزة تحديات هائلة في سعيهم وراء الحقيقة من تضييقات قوات الاحتلال إلى الإبلاغ عن النضالات اليومية للشعب إضافة إلى استهداف الصحفيين في قطاع غزة.

ويواجه هؤلاء الصحفيون في غزة العديد من التحديات ويعد من أبرزها الخطر المحدق بهم، فمنذ أكثر من ثمانية أشهر يعمل الصحفيون والعاملون في مجال الإعلام في غزة في ظل ظروف قاسية، وقد فقد عدد كبير من الصحفيين حياتهم خلال الحرب بين إسرائيل وغزة نتيجة الاستهداف للصحفيين داخل القطاع مما يجعلها الصراع الأكثر دموية للصحفيين الذي تم توثيقه على الإطلاق.

كما واصل أفراد الصحافة في غزة تقديم التقارير على الرغم من فقدان العائلة والأصدقاء والزملاء، وتدمير منازلهم ومكاتبهم، واضطرار بعضهم للنزوح المستمر وانقطاع الاتصالات ونقص الغذاء والوقود.

ويعد الصحفيون في غزة المصدر الوحيد للتقارير الميدانية من داخل الأراضي الفلسطينية، والتي تعتمد عليها وسائل الإعلام الدولية والمجتمع الدولي للحصول على معلومات دقيقة حول الوضع داخل غزة، ومن المعلوم أن هؤلاء الصحفيون هم مدنيون، ويجب على السلطات الإسرائيلية حمايتهم باعتبارهم غير مقاتلين وفقًا للقانون الدولي.

وغالبًا ما يتم استهداف الصحفيين في قطاع غزة وإسكاتهم بسبب عملهم، واستهدافهم هذا لا يشكل انتهاكًا لحرية الصحافة وتهديدًا للديمقراطية فحسب، بل يحرم العالم أيضًا من معلومات مهمة حول الحقائق التي يواجهها السكان في قطاع غزة تحت الحرب الإسرائيلية.

ففي ضوء التهديدات المتزايدة خلال النزاعات المسلحة، أصبح العمل كمراسل حرب مهمة خطيرة بطبيعتها، نظرا لتعرض الصحفيون للاستهداف بشكل متزايد ، فبحكم طبيعة عملهم نفسها يجدون أنفسهم لا محالة عرضه للأخطار الملازمة للعمليات العسكرية، وبدلا من الهروب من المعركة يبحثون عنها ،إلا أن أكبر خطر يهددهم هو العنف الذي يستهدفهم عمداً ، بالإضافة إلى قوة الكلمة والصورة التي ينشرونها، جعل منهم أهدافًا شعبية، فمن الضروري على المجتمع الدولي أن يعيد تقييم الحماية القانونية والفعلية للصحفيين في النزاعات المسلحة لتوفير ضمانات أفضل وبالتالي تقليل الخسائر في المستقبل القريب.

ويقال عادة إن الحقيقة هي أول ضحايا الحرب وفي الوقت الذي تحظى فيه التقارير الإعلامية الدقيقة وغير المتحيزة التي ترد من مناطق النزاع باهتمام كبير من جانب الجمهور. فلما كانت الصور والأخبار في عصر المعلومات تؤثر بشكل حاسم في نتائج النزاعات المسلحة، انتشرت بشكل رهيب عرقلة الصحفيين عن أداء مهامهم الإعلامية في أوقات النزاع المسلح. كما إتسع نطاق تداخل العراقيل بين رفض تنقل العاملين في مجال الإعلام وفرض الرقابة عليهم ومضايقتهم واحتجازهم تعسفياً وتوجيه الهجمات المباشرة ضدهم.

مما لا شك فيه أن عمل الصحفيين أثناء الحروب والنزاعات المسلحة محمي حسب القوانين الدولية، وهو حق من حقوق الإنسان لمعرفة ما يجرى فى هذه المناطق الساخنة والمأهولة بالمدنيين ، وفي هذا التقرير سنتعرض لمجموعة من الجوانب المختلفة لهذا الموضوع، من خلال التطرق للحماية الدولية التي يوفرها القانون الدولي للعاملين في مجال الإعلام أثناء النزاعات المسلحة ،كما سنتطرق لأشكال إستهداف الإعلاميين وأسرهم والتضييق عليهم من خلال عمليات القبض والاعتقال وتدمير المقارات والمعدات الصحفية ،وكذلك منع دخولهم إلى داخل لقطاع ليظهروا للعالم ما يحدث هناك من جرائم وأخيراً سنتعرض للتوصيف القانوني للجرائم التى تعرض لها الإعلاميين على يد الجيش الإسرائيلي من منظور القانون الدولى .

اولاً: الحماية القانونية الدولية للإعلاميين:

- هناك العديد من المواثيق الدولية التي تحمي العاملين فى مجال الإعلام أثناء ممارسة أعمالهم بعض هذه المواثيق توفر الحماية للإعلاميين فى وقت السلم والبعض الأخر يوفر الحماية فى وقت الحرب أو النزاعات المسلحة بشكل عام سواء كانت دولية أو غير دولية ،ويمكن تقسيم هذه المواثيق وفقاً لمصادرها إلى قسمين الأول وهى المواثيق الخاصة بحماية حقوق الإنسان والتى فى الغالب توفر الحماية في وقت السلم مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ،أم عن القسم الثانى وهو موضوع التقرير فهى المواثيق الخاصة بالقانون الإنسانى الدولى مثل إتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولات الملحقة بهم وايضاً ما يصدر عن الجمعية العامة ومجلس الأمن من قرارات ذات صلة ،ويمكننا تقسيم هذه المواثيق وفقاً للآتى:

المواثيق التي تحمي الإعلاميين في أوقات السلم:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

المادة 19 نصت على أن "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار، وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت، دون تقيد بالحدود والجغرافية.

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية :

المادة (19) نصت على أن لكل إنسان الحق في اعتناق ما يشاء دون مضايقة، ولكل إنسان الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار، وتلقيها ونقلها إلى الآخرين في أي قالب وبأي وسيلة يختارها، ودون اعتبار للحدود.

إعلان اليونسكو حول إسهام وسائل الإعلام في دعم السلام العالمي والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والتحريض على الحرب للعام 1978:

المادة (2) نصت على أن ممارسة حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام المتعارف عليها كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية هي عامل جوهري في دعم السلام والتفاهم الدوليين.

إعلان جوهانسبرغ 2002 للأمن القومي وحرية الوصول للمعلومات:

أيد الحق في الوصول للمعلومات، باعتباره من الحقوق الضرورية لضمان التمتع بالحق في حرية الرأي والتعبير.

التقرير الخاص للأمم المتحدة حول حرية الرأي والتعبير 1993:

"إن حرية التعبير تتضمن الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الدولة، وتلقى التزامات إيجابية على الدول لضمان الوصول إلى المعلومات".

الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004

يضمن الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، وكذلك الحق في استقصاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة، ودونما اعتبارا للحدود الجغرافية .

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان 2010

يلزم لحرية الصحافة حماية خاصة كي تتمكن من لعب دورها الحيوي المنوط بها، وتقديم المعلومات والأفكار التي تهم الرأي العام.

المواثيق التى تحمى الاعلاميين فى أوقات الحروب والنزاعات المسلحة:

- اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والمتعلقة بحماية المدنيين والأسرى وحتى المقاتلين والتى تقوم على ضرورة التعامل الانساني مع الجميع لاسيما غير العسكريين، في النزاعات المسلحة ذات الطابع الدولي أو الداخلي، إذ تضمنت الاتفاقية الثالثة منها نص المادة (4الفقرة 4/التي صرحت باعتبار الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون ان يكونوا جزء منها كالمراسلون الحربيون يعدون اسرى حرب).

- البروتوكول الملحقالأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، لعام 1977 ،حيث أعتبر الصحفي مدني لأغراض الحماية ومنع التعدي عليه باي شكل من الاشكال، حيث نصت المادة (79) على (يعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق المنازعات المسلحة أشخاصاً مدنيين ضمن منطوق الفقرة الأولى من المادة 50 يجب حمايتهم بهذه الصفة بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" شريطة ألا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كأشخاص مدنيين وذلك دون الإخلال بحق المراسلين الحربيين المعتمدين لدى القوات المسلحة في الاستفادة من الوضع المنصوص عليه في المادة 4 (أ – 4) من الاتفاقية الثالثة) اي اعتبارهم اسرى حرب .

- البروتكول الاضافي الثاني المؤرخ في 8/حزيران 1977 فقد تم النص في المادة الرابعة منه على عدد من الضمانات الأساسية والتى تقوم بشكل أساسى على منع الاعتداء بأى صورة على المدنيين الذين لايشتركون في النزاع المسلح أو الذين كفوا ايديهم من الاشتراك بالنزاع وهو الامر الذي يشمل به حتماً الصحفي.

- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 ،والذى ورد فى المادة رقم (8) منه تعد جرائم حرب الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف لعام 1949 والتى تقوم على منع إستهداف المدنيين أثناء النزاعات المسلحة والتى يدخل من ضمنهم بالطبع الاعلاميين .

- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (68/163 في 18/12/2013) والذى نص على ضرورة توفير الحماية للصحفيين لتحقيق سلامتهم وتضمن القرار اعلان يوم 2/تشرين الثاني يوماً دولياً لأنهاء افلات المجرمين من العقاب عن جرائمهم المرتكبة ضد الصحفيين.

- قرار مجلس الأمن الدولى رقم (1738 في 23/12/2006) الذي الزم جميع الاطراف في النزاعات المسلحة حول العالم بتنفيذ التزاماتهم ازاء الصحفيين وفق القانون الدولي .

نص القرار على:

- إدانة الهجمات المتعمدة ضد الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بهم أثناء النزاعات المسلحة.

- مساواة سلامة وأمن الصحفيين ووسائل الإعلام والأطقم المساعدة في مناطق النزاعات المسلحة بحماية المدنيين هناك.

- اعتبار الصحفيين والمراسلين المستقلين مدنيين يجب احترامهم ومعاملتهم بهذه الصفة.

- اعتبار المنشآت والمعدات الخاصة بوسائل الإعلام أعيانا مدنية لا يجوز أن تكون هدفا لأي هجمات أو أعمال انتقامية.

- دراسة للجنة الدولية للصليب الأحمر عن القواعد العرفية للقانون الدولي الإنسان 2005:

المادة 34 من الفصل العاشر "يجب احترام وحماية الصحفيين المدنيين العاملين في مهام مهنية بمناطق نزاع مسلح ما داموا لا يقومون بجهود مباشرة في الأعمال العدائية".

- يضمن القانون الدولي الإنساني لفئات معينة من الأشخاص بالنظر لطبيعة الوظيفة التي يقومون بها حماية خاصة، تضاف إلى الحماية العامة المقررة لجميع السكان المدنيين باعتبار هؤلاء الأشخاص مدنيين لا يشاركون في الأعمال العدائية، ويعد الصحفيين أحد هذه الفئات الذين تستوجب ظروف عملهم وخطورة المهام التي أوكلت لهم في نقل مجريات النزاعات المسلحة ، أن يتمتعوا بحماية خاصة مما قد يتعرضون له من أعمال عدائية فيه ، تختلف أنظمة حماية الصحفيين باختلاف الوضعية التي يكون عليها الصحفي، فهناك الصحفيون المعتمدون الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا جزءا منها، و الذي نصت عليهم اتفاقيتي لاهاي لعام 1899

و1907 و اتفاقية جنيف لأسرى الحرب لعام 1929 واتفاقيات جنيف لعام 1949، و هناك الصحفيين غير المعتمدين الذين يباشرون مهاما في مناطق خطرة، والذي نص عليهم البروتوكول الإضافي الأول لسنة1977 في المادة (79) و التي أبقت الحقوق التي قررتها اتفاقيات القانون الدولي الإنساني للمراسل المعتمد الذي يرافق القوات المسلحة دون أن يكون جزءا منها، و يبقى أنه لا يمكن فصل الصحفيين باعتبارهم أشخاصا مدنيين عن الأجهزة والأماكن التي يستعملونها و بما فيها وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، مثل مرافق محطات الإذاعة و التلفزيون، حيث نص القانون الدولي على حمايتها باعتبارها أعيان مدنية ،

- يمكن أن يترأى للبعض بأن القانون الدولي الإنساني لا يكفل حماية كاملة للصحفيين لأن اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين لا تتضمن إلا إشارتين صريحتين بخصوص العاملين في مجال الإعلام (المادة 4(ألف-4) من اتفاقية جنيف الثالثة والمادة 79 من البروتوكول الإضافي الأول). لكن عند قراءة هاتين المادتين بالموازاة مع قواعد إنسانية أخرى،يتضح أن الحماية الممنوحة بموجب القانون الساري شاملة تماماً، والأهم من ذلك أن المادة 79 من البروتوكول الإضافي الأول تنص على أن الصحفيين يتمتعون بجميع الحقوق وأشكال الحماية الممنوحة للمدنيين في النزاعات المسلحة الدولية،وينطبق الشيء نفسه على حالات النزاع غير المسلح بمقتضى القانون الدولي العرفي (القاعدة 34 في دراسة اللجنة الدولية للقانون الدولي الإنساني العرفي).

بالتالي ومن أجل إدراك نطاق الحماية التي يخولها القانون الدولي الإنساني للصحفيين بشكل شامل يجب الأخذ فى الإعتبار أن كل ما يتعلق بالمدنيين فى القانون الدولى الإنسانى ينسحب بشكل تلقائى على الصحفيين أو الاعلاميين وذلك حتى يتماشى مع الصيغة المستخدمة في اتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين.

ثانياً الحرب على الحقيقة:

إن ما حدث بعد عملية طوفان الأقصى من إستهداف لقطاع الإعلام فى غزة بشكل كامل سواء من خلال قتل الاعلاميين وإستهداف عائلاتهم وإعتقال الصحفيين وتدمير وغلق المؤسسات الاعلامية سواء كانت المحلية أو الاقليمية أو الدولية وإيضاً حظر وصول ممثلين عن المؤسسات الاعلامية الدولية إلى قطاع غزة ،كل هذا يمكن ترجمته فى جملة واحدة وهى الحرب على الحقيقة ،هناك تعمد واضح من قبل الجيش الاسرائيلى فى إخفاء ما يقوم به أثناء إجتياحه للقطاع من جرائم ترقى لجرائم الحرب إستطاع شهداء الحقيقة أن ينقلوها للعالم رغم محاولة جيش الإحتلال إخفاء هذه الجرائم ،لذا فإننا من خلال هذا المحور سنسلط الضوء على أشكال إستهداف الاعلام بشكل عام داخل قطاع غزة سواء كان أشخاص أو مؤسسات .

1- إستهداف الإعلاميين

- لم يحدث قط أن قتل هذا العدد الكبير من الصحفيين في مثل هذا الوقت القصير، لا في الحربين العالميتين، ولا أثناء الحروب في فيتنام والبوسنة والعراق وأفغانستان، ولا حتى في أوكرانيا، ولم يسبق أن كان الصراع مميتا إلى هذا الحد بالنسبة لمهنة إعداد التقارير ،فوفقاً لأخر الإحصائيات فقد سقط (148) إعلامى على يد قوات جيش الاحتلال الاسرائيلى منذ بداية عملياته فى قطاع غزة ،وهذا العدد بالطبع مرشح للزيادة طالما أن الحرب مازالت قائمة وتكمن خطورة هذا الأمر والذى يدركة الجيش الاسرائيلى جيداً بأن الصحفيون والمراسلين هم الأداه الوحيدة التى تقوم بنقل ما يحدث داخل القطاع للعالم وهى كانت السبب الرئيسى فى تنظيم المظاهرات ضد الجيش الاسرائيلى والداعمة للفلسطينين حول العالم وهو الأمر الذى أجبر المجتمع الدولى على التحرك وإتخاذ قرارات ضد إسرائيل ولصالح القضية الفلسطينية سواء فى الجمعية الأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو فى المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية وعلى الرغم من أن هذه القرارات لم تسنى إسرائيل على وقف الحرب إلا أنها شكلت ضغط عليه وعلى حلفائها وأضعفت من قيمة الرواية الاسرائيلية بشأن ما حدث فى عملية طوفان الأقصى وما بعدها كما أضعفت من تبنى الغرب لهذه الرواية الذى لم يكن يسمع من قيادته غير جملة "من حق اسرائيل الدفاع عن نفسها"كل هذا أصبح الأن بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على الحرب غير موجود أو على الأقل لم يعد يروج له إعلامياً ،هل كان لكل هذا أن يحدث لولا نقل ما يدور على الأرض للعالم من قبل حراس الحقيقة ،لذا حرص الجيش الاسرائيلى خلال حملته الممنهجة داخل قطاع غزة على إسكات هذه الأصوات حتى يتسنى له تحقيق أهدافه دون أن تفضح جرائمه ويتعرض للضغوط من قبل المجتمع الدولى

ورغم كل هذه الاعداد التى قام بإسكاتها والتى لم تحدث من قبل فى هذه المدة الزمنية القصيرة والجغرافيا المحدودة للقطاع إستطاع هؤلاء الشهداء وزملائهم من

توثيق ما يحدث في غزة، فهم الذين يعملون في ظروف مروعة تحت القنابل والحصار الكامل، ولا يتخذون الصحافة مجرد مهنة، بل هي سلاحهم لتنبيه العالم إلى المجزرة المستمرة وكسر اللامبالاة ولفت انتباه العالم إلى محنة الشعب الفلسطينى.

- وقد قامت العديد من المؤسسات الصحفية سواء المحلية أو الدولية بالتنديد بجرائم الجيش الاسرائيلى بحق الصحفيين وتعمد إستهدافهم ومنها ما صدر عن نقابة الصحفيين الفلسطينيين فى شهر إبريل الماضى بشأن مواصلة الاحتلال لجرائمه بحق الصحفيين الفلسطينيين من خلال ارتقاء 6 من الزملاء شهداء بنيران جيش الاحتلال الاسرائيلي، وكذلك رفع وتيرة الاستهداف للصحفيين في مؤسساتهم ومنازلهم وفي ميدان العمل والتغطية الصحفية خلال شهر مارس الماضي، الذي ارتفع معه عدد الشهداء الصحفيين إلى 133 شهيدا وشهيدة منذ بداية العدوان على قطاع غزة في السابع من تشرين أول/ أكتوبر من العام 2023.

واشار البيان الصادر عن لجنة الحريات التابعة للنقابة ان جيش الاحتلال يوسع استهدافه بأشكال متعددة بحق الصحفيين وتحديدا في قطاع غزة حين استمر بالاستهداف والقتل ،حيث ارتقى 3 من الزملاء شهداء باستهداف منازلهم بالقصف، و3 من الزملاء بالرصاص وشظايا الصواريخ، فيما أصيب 9 من الصحفيين بجروح دامية نتيجة الاصابة بشظايا الصواريخ والرصاص مما أدى الى بتر أطراف جسدية من البعض، فيما لا يزال البعض الآخر في حالة خطيرة وصعبة نتيجة الإصابات .

كما اتهم المكتب الإعلامي في غزة فى بيان له خلال شهر ابريل قوات الاحتلال بتعمّد قتل الصحفيين بهدف تغييب الرواية الفلسطينية، ومحاولة طمس

الحقيقة وعرقلة إيصال الأخبار والمعلومات إلى الرأي العام الإقليمي والعالمي ،

كما وصفت منظمة "مراسلون بلا حدود" قطاع غزة بـ"مقبرة الصحفيين"، قائلة إن إسرائيل تتعمّد خنق عمل الصحفيين وقتلهم، وممارسة مختلف الطرق لإعاقتهم في الميدان، فضلا عن التهجير والحصار ومنع الصحفيين الأجانب من الدخول إلى غزة، وقطع الإنترنت، بالإضافة إلى رسائل التهديدات التي تصلهم.

كما ذكرت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية أن عدد العاملين في مجال الإعلام الذين قُتلوا في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أكثر من العدد المسجل في أي دولة أخرى خلال عام واحد.

- وقد وصفت إسرائيل مراراً وتكراراً بعض الصحفيين الفلسطينيين بأنهم إرهابيون، وغرد وزير الدفاع بيني غانتس قائلا إن "الصحفيين إذا كانوا على علم مسبق بمذابح السابع من أكتوبر/تشرين الأول فهم لا يختلفون عن الإرهابيين وتجب معاملتهم على هذا النحو"، وبالفعل برر الجيش الإسرائيلي قتل صحفي الجزيرة حمزة الدحدوح ومصطفى ثريا باتهامهما بأنهما "عملاء إرهابيون" مرتبطون بحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحليفتها حركة الجهاد الإسلامي.

2- إستهداف أسر الإعلاميين

منذ بداية العدوان الإسرائيلي على غزة ونحن نشهد هذا الانحياز الغربي غير المسبوق في صف السردية الإسرائيلية، وهو ما حاربه الصحفيون والمراسلون الصحفيون الموجودون داخل قطاع غزة منذ اليوم الأول، بمحاولاتهم المستمرة لكشف جرائم الإبادة العِرقية التي تقوم بها قوات الاحتلال، وهو ما تواجهه الأخيرة بدرجة غير مسبوقة من التعمد الواضح لقتل الصحفيين وترويعهم سعيا وراء طمس واقع ما يحدث على الأرض ومنع وسائل الإعلام من نشر الحقيقة.

ولا تقتصر الاعتداءات الإسرائيلية على الصحفيين في الميدان، بل تمتد إلى قصف أفراد عائلاتهم في البيوت، وهو ما عبَّر عنه المراسل الصحفى وائل الدحدوح، مدير مكتب الجزيرة في غزة، بعبارته: "بينتقموا منا في الولاد". وكان الدحدوح قد تلقى على الهواء مباشرة، أثناء تغطيته للقصف المتواصل على قطاع غزة في الخامس والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، نبأ استشهاد زوجته وأبنائه وعدد من أفراد عائلته في غارة جوية إسرائيلية، إثر قصف الاحتلال منزلهم في مخيم النصيرات وسط غزة، وهو المنزل الذي لجأوا إليه بعد قصف حيّهم وعقب دعوة قوات الاحتلال الإسرائيلية للمدنيين إلى التحرك باتجاه جنوب قطاع غزة.

هذا القصف لم يأتِ مصادفة، فقد علّق محرر الشؤون الفلسطينية في القناة 13 الإسرائيلية تسفي يحزقيلي قائلا إن عائلة مراسل قناة الجزيرة في قطاع غزة وائل الدحدوح كانت هدفا لقصف جيش الاحتلال، مؤكدا أن قوات الجيش تعرف ما تضربه بالضبط.

ولم تكن تلك هي المرة الوحيدة التي يستهدف فيها الاحتلال الصحفيين عمداً، إذ واصلت إسرائيل استهدافها المتعمد لمنازل الصحفيين الفلسطينيين، واتسعت قائمة الجرائم لتشمل على سبيل المثال لا الحصر استهداف منزل محمد أبو حطب، مراسل التلفزيون الفلسطيني، ليستشهد مع 11 فردا من أسرته. وهناك أيضا استشهاد الصحفي في "وكالة وفا" محمد أبو حصيرة مع أكثر من أربعين فردا من أفراد عائلته، وإصابة زميله محمد حمودة في قصف استهدف منزليهما ،

وقالت نقابة الصحفيين الفلسطينيين (غير الحكومية) إن إسرائيل تتعمد استهداف عائلات الصحفيين في غزة، مؤكدة استشهاد العشرات من أهالي الصحفيين الفلسطينيين بصواريخ الطائرات الإسرائيلية التي تقصف القطاع.

3- إعتقال وإحتجاز الإعلاميين :

انضمت إسرائيل إلى مجموعة من الدول التي لها تاريخ سيء في سجن الصحفيين، من خلال احتجاز الصحفيين الفلسطينيين دون محاكمة منذ بداية الحرب الأخيرة في غزة.

وجاء في تقرير للجنة حماية الصحفيين أنه للمرة الأولى تظهر إسرائيل في قائمتها لـ "أسوأ سجاني الصحفيين"، مما يضعها على قدم المساواة مع إيران.

وكانت الصين وميانمار أسوأ المخالفين، حسب التقرير، حيث سجنت كل منهما أكثر من 40 صحفيا في عام 2023، وتبعتهما بيلاروسيا وروسيا وفيتنام.

وتحتل إسرائيل مع إيران المركز السادس بعد أن سجلت لجنة حماية الصحفيين وجود 17 صحفيا فلسطينيا في سجونها في ديسمبر، وهي المرة الأولى التي تظهر فيها إسرائيل ضمن أسوأ المخالفين.

وقالت جودي جينسبيرغ، الرئيسة التنفيذية للجنة حماية الصحفيين، إن إدراج إسرائيل في قائمة الصحفيين المحتجزين "يعكس حملة قمع أوسع نطاقا ضد حرية التعبير وانتقاد الحرب في غزة".

وأضافت: "إن مكانة إسرائيل في إحصاء السجون الذي أجرته لجنة حماية الصحفيين لعام 2023 هو دليل على أن أحد المعايير الديمقراطية الأساسية - حرية الصحافة - آخذ في التلاشي مع استغلال إسرائيل لأساليب صارمة لإسكات الصحفيين الفلسطينيين، يجب أن تتوقف هذه الممارسة".

وتشكل الاعتقالات جزءا من نمط أوسع من المخاطر التي يتعرض لها الصحفيون الذين يغطون الحرب بين إسرائيل وغزة.

وقالت لجنة حماية الصحفيين إنها وثقت أيضا أنواعا متعددة من حوادث استهداف الصحفيين في إسرائيل وفلسطين، بما في ذلك "العديد من الاعتداءات والتهديدات والهجمات الإلكترونية والرقابة"

- كما أفادت مؤسسات فلسطينية غير حكومية بأن الجيش الإسرائيلي اعتقل 80 صحفيا فلسطينيا منذ بدء الحرب على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

وقال نادي الأسير الفلسطيني إن الاحتلال أبقى على اعتقال 49 منهم، وكان آخرهم بلال الطويل ومحمود فطافطة من الخليل، مشيرا إلى تمديد اعتقالهما حتى التاسع من يونيو/حزيران الجاري بذريعة "استكمال التحقيق".

وأكد النادي أن "سلطات الاحتلال تواصل التصعيد من سياسة اعتقال الصحفيين، إلى جانب التهديدات والاعتداءات الميدانية، والاحتجاز والملاحقة المستمرة، وذلك في ضوء استمرار حرب الإبادة بحق شعبنا في غزة".

ولفت إلى أن من بين الصحفيين المعتقلين، أربع صحفيات: إخلاص صوالحة، بشرى الطويل، أسماء هريش -ويخضعن للاعتقال الإداري- ورولا حسنين المعتقلة بذريعة "التحريض".

وأشار نادي الأسير إلى وجود صحفية رهن الحبس المنزلي هي سمية جوابرة، "تخضع لشروط مشددة فرضت عليها".

وعن الصحفيين المعتقلين من غزة، قال النادي إن عدد الصحفيين المعتقلين "وهم رهن الإخفاء القسري؛ 12 صحفيا، غالبيتهم اعتقلوا خلال العدوان الواسع الذي شنه الاحتلال على مستشفى الشفاء في غزة".

ووفق نادي الأسير تستخدم إسرائيل الاعتقال الإداري "تحت ذريعة وجود ملف سرّي (...)، كأداة لفرض مزيد من السيطرة والرقابة على العمل الصحفي".

وتابع أن الاعتقال الإداري طال بعد السّابع من أكتوبر/تشرين الأول حتى اليوم 23 صحفيا "جرى الإفراج عن 4 منهم، وبقي 19".

والاعتقال الإداري هو قرار حبس بأمر عسكري إسرائيلي بزعم وجود تهديد أمني، ومن دون توجيه لائحة اتهام، ويمتد إلى 6 شهور قابلة للتمديد، وتقدم المخابرات إلى المحكمة ما يُسمى ملفا سريا يُمنع المحامي والمعتقل من الاطلاع عليه.

وأشار نادي الأسير إلى أن الصحفيين المعتقلين يواجهون "كافة الإجراءات الانتقامية والعقابية التي فرضت على الأسرى والمعتقلين عموما، إلى جانب عمليات التعذيب والإذلال، وسياسة التجويع والجرائم الطبية الممنهجة".

وطالب "كافة المؤسسات الحقوقية الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، بتحمل مسؤولياتها تجاه الجرائم التي ينفّذها الاحتلال بحقّ الأسرى والمعتقلين".

وسبق أن حذرت منظمات دولية وأممية من استهداف إسرائيل للكوادر الصحفية لا سيما في قطاع غزة، وسط تجاهل تل أبيب لتلك التحذيرات.

4- تدمير وغلق المؤسسات الإعلامية

لا يقتصر الأمر على الصحفيين أفرادا فقط، ولا على عائلاتهم، فقد قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من 50 مقرا إعلاميا أجنبيا ومحليا داخل قطاع غزة خلال الفترة الماضية، من بينها مكاتب عدد من المؤسسات الإعلامية في برج الغفري في غزة، الذي يضم وكالة الأنباء الفرنسية، وقناة الجزيرة، وقناة الشرق، والمجموعة الإعلامية الفلسطينية. كما تعطلت الإذاعات الأربعة والعشرون في قطاع غزة وتوقفت عن البث بسبب نفاد مصادر الطاقة.

وقد حذرت قوات الاحتلال بشكل مباشر بعض وكالات الأنباء العالمية من عدم قدرتها على ضمان سلامة موظفيها أثناء القصف، من بينها وكالة رويترز التي علقت على هذا التحذير بأنه "يهدد قدرة موظفيها على إيصال الأخبار حول الصراع دون خوف من الإصابة أو القتل ،

كما قد صدر بيان عن لجنة الحريات التابعة لنقابة الصحفيين الفلسطينين جاء فيه ان قوات الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت نحو 105 جريمة وانتهاك واعتداء على مدار شهر مارس الماضي كان من بينها تدمير نحو 12 مؤسسة ومنزل للصحفيين جميعها في قطاع غزة، وكذلك اعتقال 8 من الصحفيين، في حين سجلت 24 حالة تحطيم ومصادرة معدات العمل، و22 واقعة احتجاز طواقم ومنع من العمل .

واضاف البيان ان قوات الاحتلال اقتحمت 4 منازل ومؤسسات إعلامية، وتم رصد 3 حالات اطلاق نار مباشر اتجاه مكان تواجد طواقم الصحفيين للتغطية، فيما تعرض نحو 10 من الزميلات والزملاء للضرب، بينما قام المستوطنين بواقعة اعتداء وتحطيم وتهديد بالقتل، كما سجلت حالتا استدعاء و3 حالات عرض على المحاكم .

وأوضح البيان، أن وتيرة الاستهداف تتصاعد بحق الصحفيين والمؤسسات الصحفية، ومنها استمرار استهداف واغلاق المؤسسات الصحفية بالقدس، حيث أعيد تجديد قرار منع فضائية تلفزيون فلسطين من العمل بالقدس، وقرارات بإبعاد بعض الصحفيين عن العمل والتغطية بالقدس ومحيط المسجد الأقصى .

5- حظر وصول ممثلين عن المؤسسات الإعلامية الدولية إلى القطاع

- تستغل إسرائيل غياب الصحفيين الدوليين داخل أراضي قطاع غزة في الترويج لرواياتها المضللة، التي تغطي بها على الانتهاكات والمجازر التي ترتكبها ضدّ الفلسطينيين. فمن جانب، تشكك بالرواية الفلسطينية للأحداث، ومن جانب آخر تقدم رواياتها على أنها تعبّر عن الحقيقة، على الرغم من ثبوت زيفها مرات عدة،والأمثلة على ذلك منها روايتها المتعلقة بقصف مستشفى المعمداني، وقصف مستشفى الشفاء والتى راح ضحيتهما المئات من الشهداء الفلسطينين ،

فلقد تم منع وصول الصحافين الدوليين أو ممثلين عن المنظمات الدولية من الدخول إلى قطاع غزة من قبل الجيش الاسرائيلى الذى يحاصر القطاع من كل الاتجاهات وفشلت محاولات ونداءات كثيرة لممثلى وكالات أنباء عالمية تطلب السماح لها بالدخول إلى قطاع غزة لنقل حقيقة ما يحدث هناك إلا أن الاسرائيلين رفضوا ذلك ولم يسمحوا إلا بمرافقة عدد من الصحفيين للجيش الاسرائيلى على أطراف غزة دون السماح بالدخول إلى القطاع ،والصحفيين الوحيدين القادرين على العمل داخل غزة هم أولئك الذين كانوا داخل القطاع، وقت الحرب، وإنّ هؤلاء الصحفيين محاصرين، مثل أي شخص آخر في غزة ،وممنوع عليهم الخروج من القطاع إذا رغبوا بذلك ،

- ومن ضمن محاولات الدخول إلى قطاع غزة لتوثيق ما يحدث ما قامت به "رابطة الصحافة الأجنبية" والتي تمثل مجموعة من المؤسسات الإعلامية الدولية في إسرائيل وفلسطين، التماسًا إلى المحكمة العليا في إسرائيل للسماح للصحفيين الدوليين بالوصول بشكل مستقل لتغطية الحرب من داخل غزة، غير أنّ هذا الطلب قوبل بالرفض.

وقالت الرابطة في بيان لها نُشر يوم التاسع من يناير الماضى ، إنّ المحكمة العليا في إسرائيل اعترفت بانتهاك حرية الصحافة، لكنها قالت إن "القيود المفروضة على الدخول إلى غزة تعود لأسباب أمنية".

وأضافت أنّ المحكمة، قبلت ادعاءات "سلطات الدفاع الإسرائيلية"، بأن الصحفيين في غزة قد يتعرضون للخطر في زمن الحرب ويُعرّضون الجنود للخطر من خلال عملهم الصحفي، وإنه من الخطر أن يتواجد أفراد إسرائيليون على الحدود لتسهيل دخول الصحفيين إلى غزة.

ودعت المحكمة رابطة الصحفيين الدوليين إلى تقديم طلب الدخول إلى قطاع غزة عندما تتغير الظروف. وأكدت الرابطة على أنّ الحظر الذي تفرضه إسرائيل على وصول الصحافة الأجنبية المستقلة إلى غزة منذ بداية الحرب أمر غير مسبوق، مشيرة إلى أنّ إسرائيل سمحت لصحفيين بمرافقة الجيش بطريقة "منتقاة"، وأنّ التقارير الصحفية التي يعدونها تخضع لرقابة مشددة.

واعتبرت الرابطة أن مخاوف إسرائيل بشأن الإبلاغ عن مواقع القوات غير مقنعة مع مواصلة صحفيين فلسطينيين العمل في غزة، مشددة على وجوب تمكين الصحافة الأجنبية من دخول مناطق في غزة لا تنتشر فيها قوات إسرائيلية.

- وهناك أيضاً ما صدر عن منظمة المادة 19فى نهاية شهر يناير 2024 حيث أعربت منظمة المادة 19، "وهي منظمة دولية معنية بالعمل على تعزيز حرية التعبير"، عن قلقها البالغ إزاء القيود المفروضة على دخول الصحفيين الدوليين إلى قطاع غزة، داعية إلى ضرورة السماح لهم بالدخول إلى القطاع، لبثّ تقارير مستقلة.

وقالت المنظمة إنه منذ السابع من أكتوبر 2023 ، فُرض حظر على دخول غزة ومنع الصحفيين الدوليين من التغطية، بعد إغلاق معبر إيريز من إسرائيل إلى غزة ،

وأشارت إلى أنّه تم السماح لبعض الصحفيين الدوليين بمرافقة الجيش الإسرائيلي، فيما فرض الجيش عليهم إجراءات صارمة إذ "اشترط تقديم التقارير للمراجعة قبل النشر وحظر التعامل مع الفلسطينيين".

وقالت، إنّ الحظر الكامل على قطاع غزة يتجاوز القيود المسموح بها بموجب المعايير الدولية، مؤكدة على ضرورة منح الحرية للصحفيين المستقلين لتقديم تقارير من الأرض وضمان التغطية الإعلامية الموضوعية، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وحماية المدنيين.

- وفى بداية شهر فبراير الماضى أدان خبراء من الأمم المتحدة تعرض الصحفيين الفلسطينيين للقتل والاعتداء والاحتجاز في الأراضي الفلسطينية المحتلة، "لا سيما في غزة، خلال الأشهر الأخيرة في تجاهل صارخ من إسرائيل للقانون الدولي".

وقالوا في البيان "نشيد إشادة خاصة بشجاعة وصمود الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام في غزة، الذين يواصلون تعريض حياتهم للخطر يوميًا أثناء تأدية واجبهم، فيما يتحملون في الوقت نفسه مشقة هائلة وفقدانًا مأساويًا لزملائهم وأصدقائهم وعائلاتهم في واحد من أكثر النزاعات دموية وقسوة في عصرنا"

وأوضح الخبراء، أنّ التقارير أثبتت أنه بالإمكان التعرف على الصحفيين بسهولة، لأنهم يرتدون سترات وخوذات تحمل علامة "صحافة" ويتنقلون في سيارات الصحافة التي تحمل علامات واضحة، لكن، على الرغم من ذلك، أضحوا عرضة للاعتداء، "ما يشير إلى أن عمليات القتل والاحتجاز هي استراتيجية متعمدة من قبل إسرائيل لعرقلة وسائل الإعلام وإسكات التقارير الناقدة".

وأكدوا أنّ الهجمات على وسائل الإعلام في غزة والقيود المفروضة على الصحفيين الآخرين التي تمنعهم من الوصول إلى القطاع، إضافةً إلى التعطيل الشديد للإنترنت، تشكل عوائق كبيرة تقوّض حق سكان غزة والعالم الخارجي في الحصول على المعلومات.

وحثّ الخبراء التابعين للأمم المتحدة، إسرائيل على السماح للصحفيين بدخول غزة وحماية سلامة جميع الصحفيين في الأراضي الفلسطينية، كما دعوا محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية لإيلاء اهتمام خاص للنمط الخطير من الاعتداءات، ومحاولات الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين ،

- ومن ضمن المحاولات أيضاً ما قامت به 111 منظمة وشبكة لمجتمع مدني والذين أصدروا بيان فى بداية شهر يونيو أدانوا فيه الحملة "الإسرائيلية" المستمرة الهادفة إلى وضع قيود شديدة جدًا تشمل حظر وصول ممثلين/ممثلات عن المؤسسات الصحافية والإعلامية الدولية إلى قطاع غزة، فضلًا عن استهداف متعمد لكافة المؤسسات الصحافية والإعلامية المحلية والدولية، والتي راح ضحيته، خلال الأشهر الثمانية الماضية 148 صحافيًّا وصحافية، إضافة إلى تعمد اصابة واعتقال واحتجاز عشرات الصحافيين في ظروف غير إنسانية وتدمير مقار المؤسسات الصحافية في قطاع غزة بما يشمل مكاتب المؤسسات الصحافية الدولية.

واعتبرت المنظمات في بيانها إن إسكات صوت الصحافة الحرة وإجبار العالم على تصديق الرواية الإسرائيلية الكاذبة بشأن ما يحدث وتزوير حقيقة جريمة التطهير العرقي والإبادة الجماعية المرتكبة بحق المدنيين، يفضح أهداف الحملة "الإسرائيلية" من منع وصول لجان تقصي الحقائق الدولية والموظفين الدوليين التابعين للامم المتحدة والطواقم الصحفية الدولية إلى غزة والتغطية الحرة لجرائم الإبادة التي تقوم بها قوات دولة الاحتلال والفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني. يعزز هذا السلوك رفض ما يسمى بـ (المحكمة العليا الإسرائيلية) طلبًا تقدمت به رابطة الصحافة الأجنبية للسماح لوسائل الإعلام الدولية بالدخول والوصول إلى قطاع غزة.

وأشارت المنظمات في بيانها أن الحملة "الاسرائيلية" تهدف إلى حجب الحقيقة وتزوير الوقائع على الأرض، واعاقة توثيق ونشر جرائم الاحتلال العنصري البغيض، واعتبرت المنظمات إن منع وتقيد وحظر وصول الصحافيين والمؤسسات الصحافية من الوصول إلى قطاع غزة، بمثابة جريمة بموجب المبادئ المستقرة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بما في ذلك الحق في حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير المكفولتين وفقا للقانون الدولي،وخصوصًا المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وتثمن المنظمات عمل الصحافيين والمؤسسات الصحافية ولا سيما تلك التي بدأت بعد ثمانية أشهر من التوقف عن الترويج للرواية الإسرائيلية الكاذبة بعد إدراكها الحقيقة المروعة، وتبني الرواية الفلسطينية الصادقة بشأن ما يحدث، وإذ تؤكد أن هذه التغطية الاعلامية الغربية التي روجت لأكاذيب وسرديات الاحتلال "الاسرائيلي" هي شريك في جريمة التضليل وتلفيق الذرائع التي كانت سببًا في سفك الكثير من دماء الأبرياء في قطاع غزة.

ثالثا التوصيف القانونى لإستهداف الإعلاميين :

هل ترقى الهجمات الموجهة ضد الصحفيين في النزاعات المسلحة إلى جرائم حرب؟

للإجابة على هذا السؤال يجب أن نحدد أولاً ما هو المقصود بجرائم الحرب ،وفقاً للمادة الثامنة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في 1998 ،والذى جاء فى الفقرة الثانية من المادة الثامنه منه أن جرائم الحرب تعنى "الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة 12 أغسطس 1949 , أي فعل من الأفعال التالية ضد الأشخاص أو الممتلكات الذين تحميهم أحكام اتفاقية جنيف ذات الصلة "

وتم ذكر أكثر من 26 فعل من الأفعال التى إن وقعت لهذه الفئات التى تحميها إتفاقيات جنيف تعد هذه الأفعال جرائم حرب ومنها (القتل العمد - إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة - تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية - تعمد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية , أي المواقع التي لا تشكل أهدافاً عسكرية - تعمد شن هجمات ضد موظفين مستخدمين أو منشآت أو مواد أو وحدات أو مركبات مستخدمة في مهمة من مهام المساعدة الإنسانية أو حفظ السلام عملاً بميثاق الأمم المتحدة ماداموا يستخدمون الحماية التي توفر للمدنيين أو للمواقع المدنية بموجب قانون المنازعات المسلحة - تعمد شن هجوم مع العلم بأن هذا الهجوم سيسفر عن خسائر تبعية

في الأرواح أو عن إصابات بين المدنيين أو عن إلحاق أضرار مدنية أو إحداث ضرر واسع النطاق وطويل الأجل وشديد للبيئة الطبيعية يكون إفراطه واضحاً بالقياس إلى مجمل المكاسب العسكرية المتوقعة الملموسة المباشرة - تعمد توجيه هجمات ضد المباني والمواد والوحدات الطبية ووسائل النقل والأفراد من مستعملي الشعارات المميزة المبينة في اتفاقيات جنيف طبقاً للقانون الدولي - تعمد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم , بما في ذلك تعمد عرقلة الإمدادات الغوثية على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف)

ولو تم عمل تقييم بسيط لما قام به الجيش الاسرائيى من إنتهاكات وجرائم خلال الأشهر الثمانية الماضية سنجد أنه قام بمعظم هذه الأفعال وتم توثيق ذلك من قبل اعلاميين ومنظمات دولية وعلى هذا الأساس فقد تقدمت دول ومنظمات دولية بطلبات للمحكمة الجنائية للتحقق فى جرائم حرب وقعت فى غزة من قبل الاحتلال الاسرائيلى ومنها ما قامت به دولة جنول إفريقيا وكذلك منظمة مراسلون بلا حدود غير الحكومية والتى تقدمت بشكوى أمام المحكمة الجنائية الدولية بتهمة "جرائم الحرب المرتكبة ضد الصحفيين الفلسطينيين في غزة ، وهذا ما استدعى مكتب المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق فى جرائم الإحتلال الاسرائيلى ضد المدنيين فى قطاع غزة والتى يدخل من ضمنهم الصحفيين وفقاً لم تم الإشارة إليه سلفاً ، وأصدر المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية قرارات رفعها إلى المحكمة يطالب فيه بإصدار مذكرات إعتقال على كل من رئيس الوزراء الاسرائيلى و وزير الدفاع وثلاثة من قادة حماس لإتهامهم بإرتكاب جرائم حرب فى غزة وهو الأمر الذى لاقى إنتقاد

من غالبية الدول الغربية المؤيدة لإسرائيل وعلى أثر هذا القرار تعرض المدعى العام للمحكمة للضغوط والتهديدات ،وتم إبلاغه من قبل قادة غربيين بأن المحكمة تم إنشائها من أجل أفريقيا والسفاحين مثل بوتين "وهذا وفقاً لرواية المدعى العام فى أحد اللقاءات الصحفية" ،وعلى الرغم من عدم وضوح الرؤية بشأن قيام المحكمة بالمضى قدماً فى هذا الأمر وإصدار أمر إعتقال بحق رئيس الوزراء و وزير الدفاع الاسرائيلى إلا أن هذا إعتراف من المحكمة الجنائية الدولية بوقوع جرائم حرب فى غزة من قبل الاحتلال الاسرائيلى .

الخاتمة

يتمتع الصحفيون بحكم وضعهم كمدنيين بحماية القانون الدولي الإنساني من الهجمات المباشرة شريطة ألا يشاركوا مباشرة في الأعمال العدائية. وتشكل أية مخالفة لهذه القاعدة انتهاكاً خطيرا لاتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافي الأول. فضلاً عن أن التعمد في توجيه هجوم مباشر ضد شخص مدني يرقى أيضا إلى جريمة حرب بمقتضى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ولا يجب بأي حال من الأحوال أن يصبح الصحفيون وأطقمهم, بوصفهم مدنيين, هدفا لهجوم مباشر. وعلى الأطراف في النزاع المسلح واجب اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لضمان أن توجه الهجمات إلى الأهداف العسكرية فحسب ،أن قتل الصحفيين هو أحد أخطر الأسلحة لقمع الحقيقة، وأن استهدافهم عمدا يعد جريمة حرب ،

وفى الختام نثمن كل الجهود المبذولة من قبل الموسسات الصحفية والدولية فى إدانتها لحملة "الإسرائيلية" الهادفة لاستمرار منع الصحافيين والمؤسسات الصحافية من تغطية الحرب العدوانية في غزة،وإستهدافهم وعائلاتهم بطرق شتى، والتي تؤشر على نوايا الاحتلال الإمعان في إبادة الجنس بحق المدنيين الفلسطينيين فى قطاع غزة

وننضم إليهم فى مطالبهم إلى:

1- المجتمع الدولي ومؤسساته المتخصصة بسرعة اتخاذ إجراءات عملية من أجل فرض وضمان وقف الحرب على غزة.

2- المؤسسات والمنظمات الدولية بفتح تحقيق في جرائم الحرب التي اقترفها الاحتلال بحق الصحافيين والمؤسسات الصحافية، والسماح بالوصول الآمن والمستمر للصحافيين إلى قطاع غزة.

3- حركة التضامن الدولية مع الشعب الفلسطيني، وكافة المنظمات العربية والإقليمية والدولية بالتحرك على كل الأصعدة القانونية والسياسية والدبلوماسية والحقوقية والشعبية، لضمان دخول الصحفيين وفرق التحقيق الدولية وضمان حماية المدنيين الفلسطينيين ونشر معاناة واصوات الضحايا.

4- وتدعو الشبكة المحكمة الجنائية الدولية الى ادراج الجرائم الواقعة بحق الصحفيين الى قائمة اتهامات قادة الجيش الاسرائيلى وبنيامين نتياهو رئيس الوزراء الاسرائيلى ، واجراء تحقيق دولى موسع فى الاستهداف المنهجى للصحفيين والاعلاميين الذين يقومون بواجبهم لنقل حقيقة ما يجرى فى قطاع غزة .

****

/andmhr
andmhr@gmail.com
/anfdmhr
+201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

17
صحفية استشهدن
منذ بدء الحرب الإسرائيلية على غزة
آلاء الهمص
نرمين حبوش
آيات خضورة
هبة العبادلة
سلمى خضير
علا الدحدوح
أنغام عدوان
علا عطاالله
حنان عياد
أمل زهد
حنين القشطان
إيمان العقيلي
دعاء شرف
شيماء الجزّار
نرمين قواس
دعاء الجبور
سلام ميمة
Pjs.ps

/andmhr
andmhr@gmail.com
/anfdmhr
+201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

/andmhr
andmhr@gmail.com
/anfdmhr
+201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

/andmhr
andmhr@gmail.com
/anfdmhr
+201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

/andmhr
andmhr@gmail.com
/anfdmhr
+201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

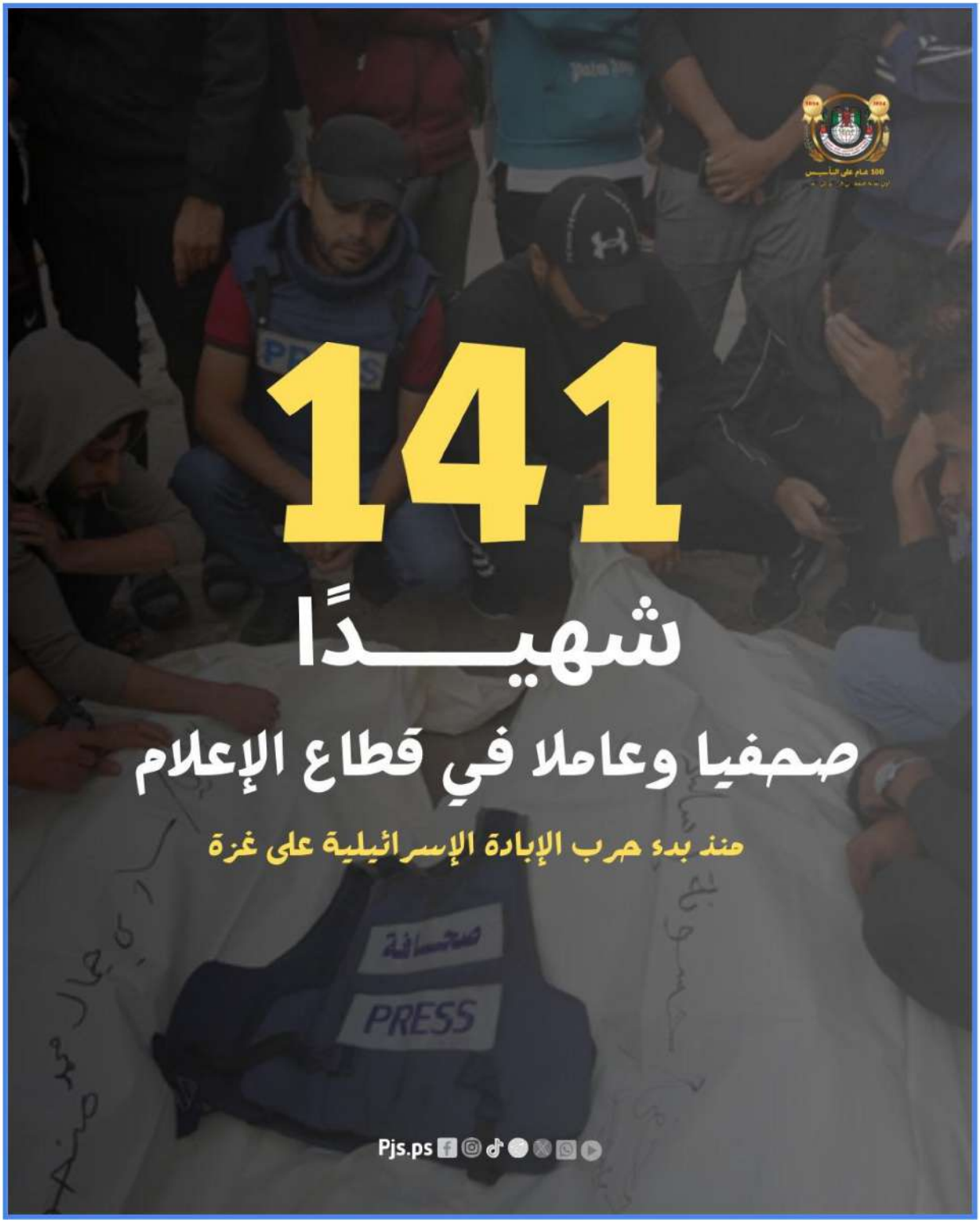

/andmhr
andmhr@gmail.com
/anfdmhr
+201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr

/andmhr
andmhr@gmail.com
/anfdmhr
+201016553999
٢٦ شارع الشيخ ريحان - عابدين - القاهرة
الشبكة العربية
للإعلام الرقمي وحقوق الإنسان
Andmhr